

لمصلحة من يتم التعامل مع قضايا العنف الجنسي ضد المرأة عبر وسائل الإعلام!؟

نبيل دويكات

يجري التداول هذه الأيام وعلى نطاق مجتمعي واسع¹ بإحدى القضايا التي تخص مجموعة من الموظفين في إحدى الوزارات في السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا أمر مؤسف ويدعو للقلق بكل المواصفات والمقاييس. سوف أحاول، خلال الفقرات اللاحقة، أن أبين ما أرى انه جوانب غير مشرقة، بل وجوانب سلبية في إثارة هذا الموضوع عبر وسائل الإعلام، وبالطبع دون ذكر الأسماء والأشخاص، ودون انحياز إلى أية جهة كانت، بل سأتعامل مع الأمر من ناحية موضوعية، ما عدا انحيازي إلى جانب قضايا وحقوق المرأة. وبالطبع فإنني هنا لا أريد التقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في متابعة القضايا والأمور المجتمعية.

خصوصية قضايا العنف والاعتداءات ضد المرأة

تعتبر قضية العنف ضد المرأة قضية مجتمعية عامة، وهي ظاهرة موجودة ليس في المجتمع الفلسطيني فحسب، وإنما ظاهرة تنتشر في كل المجتمعات البشرية وبصورة متفاوتة، ويجري التعبير عنها بطرق وأشكال مختلفة، تتناسب مع السياق المجتمعي. لكنها تتفق في أن جوهر هذا

¹ - انظر فقط على سبيل المثال لا الحصر الى المواقع الالكترونية للشبكات والوكالات الاعلامية التالية:

وكالة فلسطين برس للانباء

<http://www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=25360>

شبكة فلسطين الاخبارية

http://www.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=114866

http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=114835

وكالة ميلاد الاخبارية

<http://www.milad.ps/arb/news.php?maa=View&id=41808>

وطن للأنباء

http://www.wattan.tv/hp_details.cfm?id=a9624746a606007&c_id=11

العنف، ومصدره الأساسي نابع من قضية التمييز ضد المرأة، الذي ينتشر في ثقافة كل المجتمعات البشرية.

هناك بالطبع أشكال وتعبيرات عديدة للعنف الممارس ضد المرأة، ومن بينها العنف الجنسي. وبدون الخوض في سرد النصوص التي تعرف العنف بشكل عام والجنسي بشكل خاص فإنه يمكن القول أن العنف الجنسي هو شكل من أشكال العنف الموجه ضد المرأة ويتضمن مجموعة من السلوكيات التي يمكن أن تمارس ضد المرأة كونها أنثى بغض النظر عن إرادتها أو رغبتها. وهذا يشمل الحركات والكلمات والعبارات والإشارات وغيرها من السلوكيات التي تحمل طابع جنسي، هذا طبعاً عدا عن الفعل المباشر كالاغتصاب.

العنف والاعتداء الجنسي على المرأة قد يتم في أي مكان: في الشارع، المدرسة، البيت، مكان العمل.. الخ. وقد يقوم به أي شخص سواء كان قريباً أو بعيداً. هنا تكمن خطورة الموضوع الظاهرة، وأريد التركيز على الأمور التالية:

- العنف الجنسي يترك آثاراً كبيرة وعميقة (اجتماعية، صحية ونفسية) بعيدة المدى على المعتدى عليها.
- يحتاج العنف الجنسي لهذا السبب إلى عمل دعوى ومهني متخصص (اجتماعي، صحي ونفسي) وعلى مدى زمني طويل للحد والتقليل من آثاره وانعكاساته السلبية.
- العمل المهني المتخصص يتضمن أول ما يتضمنه الحفاظ على السرية والخصوصية للمرأة المعتدى عليها، لأنه في مثل هذه الحالات فإنه كلما أمكن الحفاظ على السرية كلما قلت الآثار والأضرار، والعكس صحيح.

معضلة التناقض بين الحفاظ على خصوصية الأفراد وفضح الظاهرة

هنا تكمن المعضلة، فالتسلسل المنطقي للتعامل مع أي ظاهرة اجتماعية سلبية هو العمل أولاً على كشف الظاهرة ودراساتها وتبيان ضررها ومخاطرها، وهذا قد يعني متابعة ورصد وتوثيق ودراسة وتحليل الكثير من التفاصيل المتعلقة بها، ومن ثم العمل على وضع تصورات لمعالجتها. إلا أن التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة بشكل عام، والعنف الجنسي بشكل خاص لا يمكن أن

يندرج في هذا السياق، لأنه قد يتضمن كشف والإعلان عن الكثير من التفاصيل التي قد تؤثر سلبا المعتدى عليهن.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإنه يمكن القول أن هناك توجه يكاد يكون عاما، ليس فلسطينيا فقط، وإنما عالميا، بالتركيز على واحد من أهم مبادئ الخدمة الاجتماعية وهو الحفاظ على السرية، واحترام خصوصيات الأفراد. وعلى صعيد المؤسسات والهيئات النسوية، وغيرها من المؤسسات التي تهتم وتتابع قضايا العنف ضد المرأة فإن يكاد يكون قاعدة متعارف عليها أن أولى أولويات العمل هي متابعة ومعالجة قضايا العنف والاعتداءات، وخاصة الجنسية منها بصورة مهنية تحافظ على قدر عال من السرية من أجل ضمان نتائج أفضل. وبالطبع فإن هذا الأمر يحد من حجم المعلومات والوثائق والمستندات التي يمكن الاستفادة منها في خلق توجه مجتمعي عام ضد الظاهرة. إلا أنه لا يمنع بتاتا، وإلى حد كبير من الحديث عن الظاهرة والعمل على وضع حد لها. هنا يمكن حجر الزاوية في الموضوع، وهنا يتوجب الحفاظ على شعرة معاوية. إنها معادلة صعبة حقا الجمع بين فكرة كشف ظاهرة ووضعها في سياق النقاش المجتمعي وتوفير كل المعلومات اللازمة لتبيان خطرها وتأثيرها الاجتماعي، وبين الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالأشخاص والأفراد. وهنا يتداخل دور وحجم تدخل وسائل الإعلام المختلفة في ذلك، والقدرة على التعامل مع الظاهرة بوعي وإدراك، دون الدخول في بعض التفاصيل التي قد تنعكس سلبا على النساء المعتدى عليهن.

معادلة الجمع بين متناقضين صعبة، ولكنها ضرورية للنجاح

ما تطرقت إليه في الفقرات اعلاه يرتبط بالقضية المتعلقة بمجموعة من الموظفين في إحدى الوزارات، والتي يتم التداول بها على مستوى مجتمعي واسع، وعبر وسائل الإعلام أيضا، وبعيدا عن الانفعالات وردود الفعل المتسارعة فإنني أود الإشارة إلى الأمور التالية:

1- إن المتضرر الأول والأكبر من مجمل القضية هو الموظفين أنفسهم، وفي اعتقادي انه كلما زاد حجم الحديث المجتمعي والإعلامي كلما كبر وتوسع حجم الضرر الذي يلحق

بالموظفات. ولذلك فإن الخطوة الأولى نحو معالجة الموضوع هو وقف التداول العام حول الموضوع، وإتباع منهج مهني في التعاطي معه.

2- المتضرر الثاني الأكبر هو الحركة النسوية. سواء كان الموضوع متعمدا من قبل بعض الجهات، أو غير متعمد فإن مجمل تفاصيل الموضوع: الأسماء والأشخاص والأطراف ذات العلاقة، والمكان وغيرها من التفاصيل التي يتم الحديث عنها حتى الآن تشير إلى أن مجمل الحركة النسوية متضررة في العديد من الزوايا والاتجاهات.

3- التوجه وفكرة التصدي للعنف الجنسي ضد المرأة هو أيضا متضرر من الموضوع، فحين يجري خلط الأمور ببعضها فإن ثقة الإنسان العادي في حجم المعلومات المتناقضة والمتضاربة المتوفرة له تنزعزع. وفي حالتنا هذه فإنني اعتقد أن ضررا لحق بالجهد الذي يبذل منذ عدة سنوات في كشف والتصدي لظاهرة العنف الجنسي.

أتوقف هنا للتمييز بين أمرين: الأول: هو أهمية كشف حقيقة الاعتداءات الجنسية المختلفة ضد المرأة والحديث عنها والبوح بها. وهنا فإن كل الجهات والمرجعيات المهنية تشير إلى أن أولى خطوات التصدي للظاهرة هي تشجيع النساء والفتيات المتعرضات للعنف الجنسي للبوح عن الاعتداءات وكشفها مهما كان شكلها ونوعها ومكانها والقائمين بها، كمقدمة لإيجاد السبل لوقفها ومعالجة آثارها المختلفة. أما الأمر الثاني فهو: الحديث عبر وسائل الإعلام. وأنا هناك لست ضد تدخل وسائل الإعلام في التعامل مع الموضوع، بل بالعكس أشجع وادعوا وسائل الإعلام إلى التدخل وممارسة دور في كشف الظاهرة والتصدي لها، وارى انه من المهم مراعاة الدقة والحساسية في التعامل معه، وخاصة فيما يتعلق بالأسماء والأشخاص وكافة المعطيات التي يمكن أن تقود إلى زيادة حجم الأضرار التي لحقت بالنساء والفتيات جراء العنف الجنسي. ولذلك فإن الحل الأمثل لوسائل الإعلام في مثل هذه الحالات هو التنسيق مع الجهات والمرجعيات المهنية المتخصصة في التعامل مع هذه القضايا قبل النشر.

يلفت الانتباه أكثر في هذا الموضوع هو كثرة التداخلات وتشعبها، وكذلك كثرة وتشعب منطلقات وأهداف ونوايا أصحابها، ففي هذه القضية يختلط الحابل بالنابل، ويتداخل التحرش الجنسي مع

التجاوزات المالية والإدارية، والتنافس بين الأفراد على المناصب والمراكز، والتنافس أو الصراع بين قوى واتجاهات مختلفة لتنتج هذا الخليط والكم الهائل من الصدى وردود الفعل التي أحدثتها وتحديثها القضية مثار البحث.

لا يوجد أدنى شك في أن هناك جهات وأطراف وأشخاص مستفيدون من إثارة هذه القضية بهذا الشكل والصورة، ومن المؤكد انه جرى استدعاء أشخاص وجهات لمساندة الأطراف داخل الوزارة، ومن المؤكد أيضا أن هناك أشخاص وجهات وجدوا الفرصة مناسبة لزج أنفسهم في ذلك، وتعاملت بعض وسائل الإعلام مع الحدث بمهنية واحتراف، فيما تعاملت أخرى بروح التنافس والسبق الصحفي دون اخذ مراعاة أية اعتبارات أخرى، أو على الأقل التقليل من شأنها. وباختصار فان هناك أشخاص وجهات عديدة، وربما كثيرة مستفيدة وتجد فرصتها في هذا "التصعيد" الإعلامي للقضية. وبدون أي شك فانه وان كثر عدد المستفيدين أو قل فان الخاسر الأكبر من كل ذلك هو الفتيات والنساء أنفسهن، وأؤكد هنا على الخسارة المزدوجة: خسارة من الاعتداء نفسه، والخسارة من خلال زيادة تبعات الاعتداء وتوسيعها. ولذلك فانه حان الأوان لوقف التصعيد الإعلامي لهذا الموضوع، وإتباع سبل أخرى لكشف الحقائق.

نبيل دويكات

2011/10/25

